Issue 6418-6419 Saturday-Sunday 3-4/8/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6418 -6419 السبت – الاحد 3 من ذي القعدة 1440 هـ 3-4 من آب (أغسطس) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الأخيرة)

أول حكومة عراقية بعد التغيير

مسار التشريعي للقانون 2014-2018

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

كان توجه الحكومة برئاسة الدكتور العبادي في مراجعة مشاريع القوانين التي تم إحالتها من الحكومة السابقة إلى مجلس النواب ولم يكتمل تشريعها، وأصدرت الحكومة قراراً إدارياً رقم 66 لسنة 2014 بتشكيل فريق عمل لدراسة مسودة عدد من مشروعات القوانين ومنها مشروع قانون شركة النفط الوطنية حسبما جاء في كتابها بتأريخ 2015/5/4، وقامت الحكومة بسحب القانون بتأريخ 2015/9/13 من مجلس النواب لغرض إعادة النظر فيه لتحقيق الانسجام بين القانون وبين سياسة الحكومة الجديدة.

وقررت هيئة رئاسة مجلس النواب الضغط على الحكومة للإسراع بمراجعة القوانين المسحوبة بناءً على الاستفسارات المتكررة من اللجان النيابية، ووجهت لجنة النفط والطاقة النيابية كتاباً إلى الرئاسة تستفسر عن الموقف بسبب المشاريع المسحوبة. ونظراً لبطء إجراءات الحكومة قررت رئاسة المجلس إدراج القوانين المسحوبة على جدول الأعمال للقراءة الأولى للضغط على الحكومة وحثها على الإنتهاء من مراجعة القوانين المسحوبة، وتمت القراءة الأولى لمشروع قانون النفط الوطنية المحال إلى اللجنة منذ 2009/8/9 في الجلسة الثامنة عشر من الفصل التشريعي الثاني بتأريخ 2016/3/17 رغم معارضة أعضاء اللجنة في المضي بالإجراءات التشريعية للقانون بلحاظ سحبه من قبل الحكومة.

وأردفت الأمانة العامة لمجلس النواب كتاباً إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتأريخ 2016/4/4 لبيان الرأي حول الاستمرار بسير الإجراءات بمشروع القانون، خاصة وقد تمت قراءته الأولى. طلبت الأمانة العامة لمجلس الوزراء من وزارة النفط، استناداً إلى توصيات اللجنة المشكلة في مجلس الوزراء التي تولت مراجعة القوانين المسحوبة ومنها قانون شركة النفط الوطنية، قيام الوزارة بدراسة مشروع القانون المعدل، وبهذا طالبت الأمانة مجلس النواب بالتريث في المضي بالتشريع. لقد تولدت القناعة لدى أمانة مجلس الوزراء بضرورة دراسة مشروع القانون من قبل وزارة النفط.

لجنة النفط والطاقة البرلمانية للدورة الانتخابية الثالثة بدورها مارست ضغطاً على الوزارة بضرورة الإسراع في إرسال مشروع القانون وكانت تهدد أحياناً بتقديم مقترح للقانون بدل الإنتظار، والواقع كان لدى أعضاء اللجنة الرغبة في إنجاز بعض القوانين المتعلقة بالنفط والغاز إذ كان الإنسجام يسود اجتماعات اللجنة في معظم الأحيان عبر السنوات الأربع. وكان معظم أعضاء اللجنة مقتنعين بضرورة تفكيك مشروع قانون النفط والغاز والسير بإجراءات إمضاء القوانين الأخرى كقانون النفط الوطنية أو مقترح قانون مجلس السياسات الإتحادي.

وزارة النفط تناقش أسس النفط الوطنية

في ربيع عام 2016 عقدت وزارة النفط ندوات عصف فكري برعاية السيد وزير النفط عادل عبد المهدي في المركز الثقافي النفطي ببغداد دعت فيه نخبة من الخبراء النفطيين لمناقشة الأسس السليمة لتشكيل النفط الوطنية، وأوضح الوزير عبد المهدي في إفتتاحه الندوة عزم الوزارة وضع مسودة خاصة بتأسيس "شركة النفط الوطنية"، وفيها تجسيد لملكية الشعب لثرواته، وتوزع أسهمها على العراقيين كافة فضلاً عن طرح نسبة منها للإكتتاب العام، و عدّ أنها تخلص القطاع النفطي من إشكالات كثيرة وتقضي على الفقر في العراق ولن تكون بديلة عن مشروع قانون النفط والغاز. وقدم مدير عام الدائرة القانونية في الوزارة الأستاذ ليث الشاهر عرضاً لبعض الأفكار المطروحة لتكون أساسا للقانون المزمع صياغته من قبل الوزارة. ومما جاء في العرض: ان تمتلك الشركة الاستقلالية المالية والإدارية وترتبط بوزارة النفط ويتكون رأس مالها من 10 تريليون دينار بما يؤول إليها من ممتلكات نقدية أو عينية وزيادة رأس المال ولها حق الاقتراض من أي جهة في الداخل أو الخارج وترتبط بالشركة الشركات الاستخراجية والمساندة كافة فضلاً عن تسويق النفط ومجلس الإدارة يتألف من رؤساء الشركات المملوكة فضلاً عن خبراء وتستثنى الشركة والشركات المملوكة من الإجراءات المنصوص عليها في بعض القوانين. وتستوفي الشركة مقابل إنتاجها مبلغا يساوي الكلف الإنتاجية مضافا إليها نسبة من الربح. وان كل شخص عراقي خاضع للنظام الضريبي يملك سهماً في الشركة ولا يحق بيعه أو تداوله أو نقله بالإرث، وتدفع لكل حامل السهم نسبة من أرباحها بعد خصم الكلف، وتدفع الشركة لكل محافظة منتجة سنويا نسبة عن كل برميل نفط منتج يتم وضعها من قبل وزارة النفط ويصادق عليها مجلس الوزراء.

هذا المنحى الجديد لوزارة النفط ليس مشابهاً لما اختطته الوزارة في الدورة الماضية، ولعل مرد ذلك انه في المرة السابقة لم تشترك الوزارة بشكل فاعل في إعداد مسودة قانون النفط الوطنية بل كانت ولادته خارج رحم الوزارة، إن الفعاليات الأخيرة ساهمت في إدارتها الوزارة ممثلة بالسادة وكلاء الوزارة وفي مقدمتهم السيد فياض حسن نعمة والمديرين العامين والخبراء في تنضيج التصورات والأفكار الضرورية للقانون في سياق مع توجهات الوزير عبد المهدي مما يمنح اطمئناناً بولادة مشروع لشركة النفط الوطنية كشركة مستقلة لها مقومات الإستمرارية والنهوض وتجسد طموح المواطن العراقي. وعقدت الوزارة ندوة ثانية حول موضوع النفط الوطنية في المركز الثقافي النفطي بحضور عدد من أعضاء لجنة الطاقة والنفط النيابية وعدد من الخبراء وادارها السيد الوكيل فياض حسن نعمة، وجرت مناقشة مسودة أولية من القانون. وكانت لنا مداخلة حول فلسفة النفط الوطنية ويجب أن تكون مرتكزة على دعامتين: الأولى أنها مالكة للثروة والثانية أنها ممولة للدولة، وعلى من يضع مسودة القانون استحضار هاتين الركيزتين.

وزارة النفط تقدم مسودة قانون جديدة

في ربيع 2016 قدم السيد عبد المهدي استقالته من الوزارة ورفضت من قبل السيد العبادي في البدء، وأخيراً تم قبولها في صيف العام نفسه، وخلفه في المنصب السيد جبار علي حسين اللعيبي الذي كان يشغل منصب المدير العام لشركة نفط الجنوب منذ 2003 وحتى 2008. وكان السيد اللعيبي من المتحمسين والداعمين لإعادة النفط الوطنية وأكد على استمرار الجهود في هذا السياق، واستمر العمل في تنضيج القانون من قبل الوزارة، وبذلت الدائرة القانونية في الوزارة جهدا مميزا في اكتمال المسودة، وتم إرسالها في أكتوبر 2016 إلى أمانة مجلس الوزراء. وعالجت هذه المسودة العديد من الثغرات الموجودة في مشروع قانون الشركة لعام 2009 وما زالت المسودة بحاجة إلى تنضيج وتعديل ولكنها تصلح منطلقاً للتأسيس عليها، وما جاءت بها المسودة من تنقيحات وإضافات تعكس تفهم قيادة القطاع والدائرة القانونية في الوزارة لأهمية تشكيل الشركة.

إجراءات تشريع قانون شركة النفط الوطنية

نيسان 2017– نيسان 2018

إنَّ مهمة مجلس النواب التشريع والرقابة بشكل أساس، ولكل من هاتين المهمتين وسائلها وآلياتها، والإلمام بتفاصيلها قد تكون مهمة لمعرفة ما يبذله النائب في المجالين، ومن غير المألوف حسب تتبعي لمسارات التشريع في مجلس النواب عبر دوراته النيابية الثلاث، أن يضطلع أحد النواب أو المهتمين من اللجان أو أعضاء اللجان بطرح كافة الجهود التي يمر بها تشريع القانون حتى يصل إلى الإقرار، ويصبح قانوناً ينشر في جريدة الوقائع الرسمية. لعل البعض يتساءل ما جدوى الإطلاع على إجراءات تفصيلية لقانون ما، وهو تساؤل مشروع، لكن الإجابة عليه ستكشف الفائدة المرجوة:

أولا: لا أحد يدّعي أنَّ هذه الإجراءات هي المثالية التي يفترض اتباعها، ولكنها تعكس حالة معينة من عمل اللجان النيابية.

ثانيا: حجم العمل التشريعي يقع على عاتق اللجان، التي تعد العمود الفقري لمجلس النواب ولعل معظم الجهد التشريعي هو ما تتحمله اللجان.

ثالثا: كل لجنة نيابية قد يكون عدد أعضائها – ويعتمد على اللجنة وأهميتها– ولكن بشكل عام بحدود 15 نائباً، وبالتالي في عملية التشريع، يتوزع العمل على قسم من الأعضاء، وعادة ما تشكل لجان مختصة من داخل اللجنة لإناطة مهمة التشريع بها القانون، وبدورها تتواصل مع رئيس اللجنة وباقي الأعضاء لإطلاعهم على التقدم في المسار التشريعي.

رابعا: واجه هذا القانون تحديداً، ولحساسيته تحديات، فقد برزت أصوات من هنا وهناك، مع افتراضنا لحسن النية للجميع، نتهم بأنه قد تمَّ تمرير القانون على عجلة، وقد يُعذر البعض لعدم معرفتهم بتفاصيل الإجراءات التشريعية، وهذا الفصل من الكتاب يكشف العديد من الخطوات التي قامت بها اللجنة قبل تشريع القانون.

خامسا: سيجد المتابع للإجراءات أن هناك عملاً دؤوباً من قبل اللجنة المختصة يمكن إيجازه بالتالي:

1– قراءة مشروع القانون المحال من الحكومة داخل اللجنة بعد إحالته من الرئاسة.
2– تشكيل لجنة مختصة من داخل اللجنة للمضي بتشريع القانون.
3– القراءة الأولى للقانون في مجلس النواب.
4– جلسات استضافة وجلسات استماع.
5– اجتماعات ونقاشات مستمرة من قبل اللجنة المختصة.
6– تقديم اللجنة تقريراً لمجلس النواب وفتح باب المناقشة– القراءة الثانية.
7– دراسة الاقتراحات والتعديلات المقدمة من الخبراء والمسؤولين.
8– تقديم القانون لإدارجه على جدول الأعمال للتصويت. وتصدي اللجنة لأجوبة السادة النواب على أسئلتهم.
9– مصادقة رئيس الجمهورية على القانون.
10– نشر القانون في الوقائع الرسمية.

سادساً: في تشريع هذا القانون، سيجد القاري حجم الاستشارات والمداولات والنقاشات التي جرت حول مشروع القانون ابتداءً من إحالته إلى اللجنة في نيسان 2017 وحتى إقراره في آذار2018.

وفي كل مشروع قانون، تحصر اللجنة المختصة الواعية لدورها التشريعي، المفاصل المهمة في القانون، وتبدأ حواراتها ومناقشاتها للقيادات والمسؤولين والشركات والخبراء حول تلك القضايا، وبعد استيعاب الإشكاليات، ووصول اللجنة إلى قناعات بشأن تلك المفاصل، تتم ترجمتها إلى مواد قانونية قد تضاف إلى القانون أو تتطلب تعديل بعض المواد أو تستدعي استبدالها، أو إحتمال عدم توصل اللجنة إلى توافق فيما بينها، فتترك خيار الحسم لدى مجلس النواب عند التصويت.

سيتعرض هذا الفصل لكل هذه الخطوات مستعيناً بمحاضر جلسات لجنة الطاقة واللجنة المختصة وجلسات الاستضافة لوزير النفط والمديرين العامين الدوائر المركزية في مركز الوزارة والمديرين العامّين في الشركات النفطية الاستخراجية وشركة تسويق النفط والشركات المساندة، وكذلك الاجتماع مع الخبراء، وما وردنا من ملاحظات الوزراء السابقين والخبراء، ومراجعة الملاحظات الواردة من المعنيين، ومداخلات النواب في أثناء نقاش القانون، كل هذه التفاصيل ستعرض لملاحقة كل إجراءات التشريع، انتهاءً بجلسة التصويت حيث تم تثبيت كافة المناقشات والتفاصيل التي دارت في جلسة البرلمان الخاصة بالتصويت على القانون، ولعل عرض هذه التفاصيل تعد أولى المبادرات التشريعية التي توثق بهذا الحجم من التفصيل.

مشروع القانون من الحكومة العراقية

أحالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى مجلس النواب بتأريخ 27 آذار 2017 مشروع قانون شركة النفط الوطنية الذي تم إقراره في مجلس الوزراء في جلسته رقم 83 بتاريخ 14 آذار 2017 وبدورها أحالت رئاسة مجلس النواب القانون إلى لجنة النفط والطاقة النيابية بوصفها اللجنة المختصة في 4 نيسان 2017 مشروع القانون المتضمن لتسع مواد ومعتمداً على قانون الشركة عام 1967.أحالت رئاسة مجلس النواب مشروع القانون إلى لجنة النفط والطاقة النيابية، وأُدرج على جدول الأعمال في اجتماع اللجنة بتأريخ 12نيسان 2017 برئاسة النائب عبد الله ئاريز، وكانت الفقرة الأولى مخصصة لمناقشة مشروع القانون، وقد تمت قراءته من قبل نائب رئيس اللجنة المهندس علي معارج البهادلي، وبحضور 15 عضوا وغياب عضو واحد وأبدى بعض الأعضاء ملاحظاتهم الأولية حول المشروع ومنهم النواب عبد الرزاق محيبس وعلي معارج البهادلي وفاطمة الزباري وجمال المحمداوي ومازن المازني وكاوة محمد وزاهرالعبادي. كانت ملاحظات السادة النواب أعضاء اللجنة بشكل عام إيجابية تدور حول ضرورة المضيّ في آليات التشريع والتعرف على الإشكاليات وتعديلها إدراكاً منهم لأهمية القانون لتنظيم الصناعة النفطية نورد قسماً منها.....

القراءة الأولى لمشروع القانون نيسان 2017

وخلصت اللجنة في اجتماعها إلى تشكيل لجنة فرعية من السادة الأعضاء تأخذ على عاتقها تشريع القانون كما جاء في محضر الاجتماع فقد قررت اللجنة في توصيتها الثانية: تشكيل لجنة فرعية بخصوص دراسة مشروع قانون شركة النفط الوطنية يضم كل من الأعضاء (الدكتور إبراهيم بحر العلوم – الأستاذ علي معارج – الأستاذ زاهر العبادي–السيدة فاطمة زباري– الأستاذ كاوه محمد –الأستاذ رزاق محيبس –الدكتور طارق صديق).

بتأريخ 2017/4/25 وفي الجلسة رقم (28) تمت القراءة الأولى في مجلس النواب لمشروع القانون المذكور وقبوله من حيث المبدأ. وأخذت اللجنة على عاتقها بعد القراءة الأولى للقانون، أن تبدأ أعمالها بجملة استضافات متنوعة للاطلاع على وجهات النظر بشأن مشروع القانون، وفي مقدمتهم السيد وزير النفط والسيد مدير عام الشؤون القانونية في وزارة النفط، ووزارة الثروات الطبيعية في الإقليم، فضلاً عن استضافة وزراء النفط السابقين كالأستاذ ثامر الغضبان والدكتور عادل عبد المهدي والنائب الدكتور عدنان الجنابي رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية سابقاً، والمديرين العامين في مركز الوزارة والمديرين العامين للشركات الاستخراجية الوطنية، نفط البصرة وميسان وذي قار والوسط والشمال ووكيل وزارة النفط للاستخراج وشركة تسويق النفط الوطنية والشركات المساندة، ومجموعة مختارة من خبراء النفط والمال والقانون. وتم إرسال نسخة من مشروع القانون إلى الشركات الاستخراجية والمساندة للإطلاع عليه.

وقد أكدت اللجنة الفرعية في اجتماعها رقم 74 بتاريخ 26 نيسان 2018 الذي عقد برئاسة المهندس علي البهادلي لمناقشة مشروع القانون، الحاجة إلى قراءة القوانين السابقة لشركة النفط الوطنية ووضع خارطة طريق وإجراء اجتماعات واستضافات واسعة ومكثفة مع المسؤولين في القطاع النفطي والخبراء والشركات الاستخراجية الوطنية. وأكد أن القانون بصيغته الحالية ضعيف ونحتاج إلى مد جسور ثقة بين الوزارة واللجان بحيث تكون التغييرات مرضية للطرفين وأمامنا جهد مضاعف واستثنائي كما أشار إلى ذلك النائب د. بحر العلوم. كما أكد النائب زاهر العبادي على أن القانون مهم والبلد بحاجة إليه لذا نحتاج إلى جهد استثنائي. واقترح إجراء اجتماع في اليوم التالي لهذا الموضوع لوضع خارطة طريق ومخاطبة المديرين العامين للشركات النفطية لوضع ملاحظاتهم وكذلك إجراء اجتماعات معهم.وتم توزيع ملف كامل لأعضاء اللجنة يتضمن قانون النفط الوطنية وتعديلاته ومشاريع قوانين أخرى تغطي الفترة من 1967-2017ومنها: مشروع قانون شركة النفط الوطنية، قرار مجلس الوزراء في جلسة رقم 83بتأريخ 14 آذار 2017 الذي تم إرساله إلى مجلس النواب في 27 آذار 2017 وتم إحالته إلى اللجنة في 4 نيسان 2017. قانون شركة النفط الوطنية رقم 123 لسنة 1967 وتعديلاته وقرار 276 عام 1987 المتعلق بدمج شركة النفط الوطنية بوزارة النفط وقرار وزارة النفط بإحياء شركة النفط الوطنية في مايس 2004 ومشروع قانون شركة النفط الوطنية المُقدم إلى مجلس النواب عام 2009 ومحاضر جلسة الاستماع لخبراء النفط التي عقدتها لجنة النفط النيابية في عام 2011 وندوات وزارة النفط حول شركة النفط الوطنية عام 2016 مسودة قانون النفط الوطنية من وزارة النفط إلى أمانة مجلس الوزراء تشرين الأول 2016. بعض ردود الخبراء حول مشروع القانون الجديد التي تقدمت به الحكومة نيسان 2017. سنتعرض في الحلقة القادمة إجراءات تشريع القانون في مجلس النواب.

بقية الفصل على الموقع الالكتروني للجريدة

□ اقتنعت لجنة النفط النيابية عام 2016 بضرورة تفكيك مشروع قانون النفط والغاز والسير بإجراءات إمضاء القوانين الأخرى كقانون النفط الوطنية أو مقترح قانون مجلس السياسات الإتحادي.

□ لأول مرة ندوات عصف فكري تعقدها وزارة النفط عام 2016 حول اسس تشكيل النفط الوطنية كشركة مستقلة لها مقومات الإستمرارية والنهوض وتجسد طموح المواطن العراقي.

□ فلسفة النفط الوطنية يجب أن تكون مرتكزة على دعامتين: الأولى أنها مالكة للثروة والثانية ممولة للدولة، وعلى من يضع مسودة القانون استحضار هاتين الركيزتين.

□ إقرار مجلس الوزراء في آذار2017 لمشروع النفط الوطنية واحالها الى مجلس النواب يتضمن تسع مواد ومعتمدا على القانون القديم للشركة عام1967.

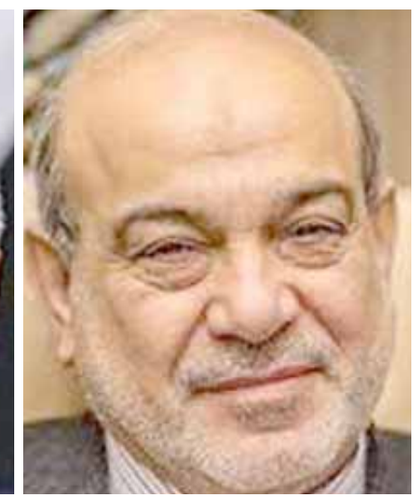

فياض حسن نعمة

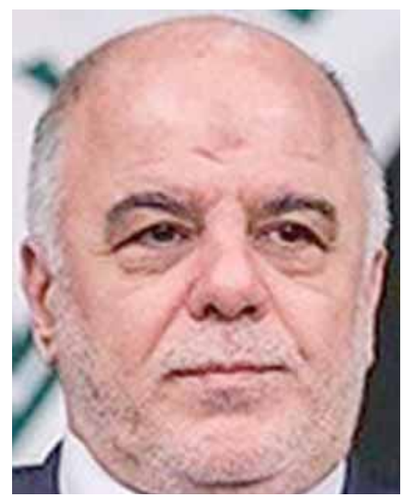

حيدر العبادي

عادل عبد المهدي

غلاف الكتاب

الطارئ غير المتوقع

-1-

مع اشتداد موجة الحر ، تشتد رغبة الكثيرين في السفر الى خارج العراق ، للاستجمام والخلاص من تبعات الارتفاع في درجات الحرارة والتي تصل حدّ الارهاق والإجهاد ..

-2-

وكاتب السطور ، بالرغم من أوجاعه الكثيرة، وما يعانيه من أمراض مزمنة، قد حذف من قاموسه مفردة الاستجمام والراحة ، وجعل مواصلة الخدمة للدين والشعب والوطن هي العنوان الأهم والأبرز في حياته .

-3-

وعزيز عليه أنْ يترك ولو لأسبوعين ارسال مقالاته الاسبوعية المتعددة الى الصحف العراقية ، وهي تسلط الأضواء على العديد من المشكلات والقضايا الراهنة .

-4-

قد تقرأ لنا في يوم واحد ثلاث مقالات في ثلاث صحف تعالج كل واحدة منها موضوعا مهما على صعيد اجتماعي أو ثقافي أو ديني ...

وهذا ما لاتراه من غيرنا

ولا أقول هذا من باب التبجح والتباهي بل من باب الاشارة السريعة الى واقع الحال ... ذلك اني مسكون بحب الوطن وحب الخير لاهله جميعا على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم واتجاهاتهم ..

فالمقبرة الجماعية التي اكتشفت مؤخرا في السماوة –وقد ضمّت العديد من الأخوة والآخوات الكرد – لا تفترق أهوالها عن المقابر الجماعية التي اكتشفت في المحافظات العراقية الأخرى ، ذلك ان العراقيين جميعا هم بمثابة الشجرة الواحدة وللشجرة الباسقة أغصانها المتعددة .

-5-

لقد أعددتُ العُدّة لرحلة علاجية الى المملكة المتحدة لا تستغرق أكثر من اسبوعين، وتم الفراغ من حجوزات السفر ومواعيد المراجعة الطبية ، وكان المفترض أنْ نغادر العاصمة بغداد صبيحة السبت 3/ 2019/8 الا أنْ طارئا لم يكن متوقعا أغار على كل تلك المواعيد وجعلها هباء منثورا ..!!

-6-

لقد اختفى جواز السفر وغاب عن عيني، وعقمتْ كل الوسائل في الوصول اليه ..، وهذا ما أدى الى الغاء الرحلة والشروع بمحاولة للحصول على جواز سفر جديد .

-7-

ومع أنَّ هذه الصدمة موجعة ومزعجة فانني اعتصمت بالصبر وتأملتُ القول المأثور :

(ولعلّ الذي أَبْطَأَ عني هو خيرٌ لي لعلمك بعاقبة الأمور).

فكان لي نعم السلوان .

لعل الله سبحانه –وهو العالم بكل شيء – جعل فقدان الجواز سببا لدفع بعض المخاطر التي لا يعلمها الا هو عنا وأنجانا منها

فلله الحمد على كل حال .

حسين الصدر
Husseinalsadr2011@yahoo.com

دردشة بحرف الصاد ..
الصدر والصالحي والصيرفي

المناسبة كانت تتعلق بمجلس الصدر الشهري ، الا ان محوري الجلسة دارا عن شهر ثورات تموز ، واستشهاد الامام محمد الجواد عليه السلام، مع ان السيد حسين هادي الصدر اعزه الله كان اخر المتحدثين الا اني اذكره أولا لطرافة طرحه واهميته: (عرف العراقيون بتناول النكة الدبغة ، لكن عجبتني نكتة يقول احدهم فيها –انهم كانوا يعلمونا بالصغر ان السارق ياخذوه للنار .. لكن حينما كبرنا شاهدنا ان الحرامي يذهب الى الحج) .. ثم عرج يشرح عن بركات الامام المحتفى به وذكر من بركاته ومعانيه الكثير لكنه اوجزه بالمرؤة وقال ان الانسان خصوصا المسؤول الذي لا يتحلى بالمرؤة فانه لا يستحق شيئا ولن ينفعه شيء مهما لبس من زي او حمل من ألقاب) .

الأستاذ عبد الهادي الصيرفي تحدث عن ثورة 14تموز وكيف استطاعت ان تنجز الكثير خلال اربع سنوات بقدرات محدودة ووضع دولي معارض لكن عبد الكريم قاسم ورفاقه حققوا الكثير من قبيل: سن قانون الإصلاح الزراعي واستثمار الأرض والقضاء على الاقطاع ثم اتبعه بقرار قانون العشائر الذي أراد به وأد تبعات الاستعمار ، ثم حل ازمة السكن وتوزيع الأرض للفقراء ، ثم بناء اكثر المشاريع العمرانية والاستراتيجية الكبرى التي الى اليوم ما زالت قائمة بخدمة المجتمع ... ولا ننسى قرار التاميم الذي قال عنه لرفاقه اننا نوقع قرار اعدامنا من خلاله .. ثم ختم الصيرفي قائلا ان البيئة كانت نظيفة وعبد الكريم قاسم من اسرة نظيفة انتجت قائدا نظيفا ورجلا صالحا مهما قيل عنه .. يكفي نزاهته ويده بيضاء حتى استشهاده) .

الفريق الركن نجيب الصالحي حدث برؤيته عن انقلاب 17 تموز والبعث وكيف كان المسير من قبل 1963 حتى نيسان 2003 وتوفق في شرح مسهب جميل غطى اغلب ما يستحق ان يسمع بحيادية انصف من انصف وانتقد من يستحق النقد .. مضيفا ان فتوى الشيوعية كفر والحاد ساهمت بقتل الشيوعين الذين اغلبهم كانوا من انصار ثورة تموز واغلبهم من الفقراء واستباحتهم تمت واستندت الى فتوى دينية ساهمت بوصول البعث للسلطة وتسهيل مهمتهم لانهم ابادوا كل اعدائهم بعنوان محاربة الشيوعية والكفر والالحاد .

حينما أتيح لي الكلام قلت : (اني على ثقة بان الاسكندر المقدوني لم يأت للاصطياف الى العراق ، كما ان هولاكوا لم يغزونا لاجل المتعة النسائية .. وان الحرب العالمية الأولى لم تقم لرصاصة طائشة على راس امير .. ولا ان ابن ملجم قتل الامام علي بن ابي طالب بهذه الطريقة التي يحدثوني عنها ، كما ان هتلر لم تصنعه الظروف الذاتية البريئة الظاهرة لتحوله بيوم وليلة من عريف بائس الى محرك للعالم بأصبع منه .. ذلك من عبثية لا يقبلها عقلي .. لذا فان منطقتنا تعد من المصالح الحيوية الغربية التي تعد كل شيء مباحا في سبيل ان تبقى منطقتنا للنهب والسلب والتجهيل .. غير ذلك من أسماء متناولة ومتداولة ما هي الا مخرجات لسيناريو مخابراتي معد بعناية فائقة وعقلية واضحة) ..كما هو متوقع فان السيد الصدر لا يمكن ان يسكت في موضوع قد يشم منه اتهام او مس ولو غير مقصود بالمرجعية الدينية ، لذا قال بقوة مع احتفاظه بهدوء ودبلوماسية عالية : (ان الشيوعية في عراق اليوم وطرحها ومتبنياتها لم تكن كما كانت عليه مطلع الستينات ، اذ كانت آنذاك ترفع الحبال والسحل وتطالب بقتل كل من يخالفها وتشهر الالحاد سافرا .. وسماحة السيد محسن الحكيم قدس كان مرجعا اعلى مسؤولا وواجبه الديني يحتم عليه التصدي لكل ما يمس بيضة الإسلام فاعلن فتواه بحرمة الشيوعية ككفر والحاد ولم يقصد او يريد قتل احد او التمهيد والإفادة الحزبية لاي جهة كانت .. هو ضد الالحاد اين كان مصدره) .

حسين الذكر
بغداد